

"علاقة نظام التعليم بأزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"

أ. بن دادة خضر

جامعة تلمسان

مقدمة:

- مدخل عام للدراسة:

لقد بدا الوطن العربي منذ عقود طويلة، استثناء صارخا في تخلفه السياسي والديمقراطي، بل أن فكرة الديمقراطية ذاتها، ضلت أبعد ما تكون عن الواقع في التجربة السياسية العربية الحديثة والمعاصرة، ويبين هذا كله، إلى حد تعفن الأنظمة العربية، وعدم نجاحها لا في خلق ظروف اندماج متوسع للشعب في العملية السياسية، ولا المشاركة الإيجابية في الشؤون العامة، أو حتى الحصول على حق الاقتراع، أو المشاركة في انتخابات السلطة التمثيلية القائمة.

إنه التعبير من هذا الجانب عن استفحال أزمة المشاركة السياسية ذاتها، والتي لم تكن في النهاية، سوى إحدى مظاهر الأزمة العامة والعميقة للديمقراطية في الوطن العربي، فضلا عن تناقضاتها، وعوزها، واهتلاك عقائدها وأفكارها الخاصة، وبالتالي الانتهاء طوعا إلى مجتمع سياسي عربي أكثر اغترابا وصنمية.

وحيث كان إدراك حقيقة الأزمة، واختلاف العلل التي ضلت تؤدي إليها، فإن ثمة ما ينبئ أيضا، أن من أسوأ هذه العلل وأشدها تعقيدا في الواقع السياسي العربي، هو فشل لنظام تعليمي وفكري، ضل يخلق جوا سديما من الجهل واللامبالاة السياسية وروح اليأس، وأداة تفرغ لقاعدة شعبية بدت عاجزة تماما عن الاضطلاع بالعملية السياسية، وقضايا السياسة ككل، وذلك سوى الامتثال التام للسلطة القائمة، والانصياع الكامل لأوامرها مهما كانت!

- أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة من ناحية دراسة ظاهرة المشاركة السياسية على منوال متغير التعليم، والذي يعكس النظرة الموسعة لهذه الظاهرة، والتعرف على مضمونها، وكيفية إحداثها لها علميا.

أما من ناحية ثانية، فهي فيمحاولة استجلاء الحقيقة المتأزمة للمشاركة السياسية في الوطن العربي، وتفسيرها من زاوية التأخر الملحوظ في الوضع العربي للتربية والتعليم، ثم محاولة إيجاد صيغ تربوية وأدوات ومناهج تعليمية حديثة في سبيل إحداث التغيير وإصلاح المسيرة الديمقراطية في المنطقة.

- إشكالية الدراسة: لطالما أن غاية الدراسة هي معرفة ما قد أصاب المنظومة التعليمية العربية من تأخر وركود، ومحاولة دراسة ما لذلك من تداعيات سلبية على المشاركة السياسية في الوطن العربي، فإن ثمة ما يجعلنا ننشغل بطرح الإشكالية التالية: كيف ساهم الوضع المتردي للتعليم في أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي؟

ما مفهوم المشاركة السياسية، وكيف يؤدي التعليم دوره في تلبية الغاية المنشودة من هذه الأخيرة؟

على أي نحو ساهم التعليم في تكريس أزمة المشاركة السياسية لدى الجماهير العربية؟

ماهي الاستراتيجية المقترحة لأجل إصلاح سياسة التعليم، والمشاركة السياسية في الوطن العربي؟

- فرضيات الدراسة:

يرتبط التعليم ارتباطا عاليا وثابتا بالمشاركة السياسية، حيث كلما زاد تعليم المواطن، زاد اهتمامه ومشاركته الإيجابية في الحياة السياسية.

الوضع المتردي لنظام التعليم العربي، انجر عنه حالة سلبية شديدة، حالت دون المشاركة الإيجابية للشعوب العربية في مختلف أوجه الحياة السياسية العامة.

تتطلب استراتيجية اصلاح منظومة التعليم والمشاركة السياسية في الوطن العربي، تفعيل أنموذج التربية السياسية بما يتناسب وتحقيق هذه العملية.

- منهجية الدراسة:

لقد بدت الحاجة جد ماسة إلى استخدام كلا من المنهجين التاريخي والوصفي، وذلك من كون أنهما يعدان من أنسب المناهج وأكثرها استخداما في دراسة الظواهر الإنسانية والسلوك الاجتماعي، كما بدا من الضروري أيضا استخدام جملة من الاقترابات التحليلية، والتي من ضمنها؛ اقتراب الثقافة السياسية، اقتراب تقييم وتقويم الأداء المؤسسي، وكذا اقتراب تحليل الأزمة، وذلك كله بشأن تقديم مقارنة تحليلية مناسبة لفهم معضلة التعليم والمشاركة السياسية الديمقراطية في الوطن العربي.

المحور الأول: التعليم والمشاركة السياسية؛ تأصيل نظري ومفاهيمي.

إدراكا لأهمية التعليم في تعظيم درجات المشاركة السياسية، تلجأ الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يؤثر التعليم عموما على المشاركة السياسية للفرد؟

قبل أن نباشر في الجواب على هذا السؤال، يبقى علينا أولا تحديد المفهوم الذي تنطوي عليه "المشاركة السياسية" ثم السعي أخيرا إلى معرفة درجة تأثير المستوى التعليمي للفرد على مشاركته السياسية، وذلك وفق ما سيأتي ذكره: أولا: تحديد مفهوم المشاركة السياسية.

ثمة ما يدع أولا إلى حقيقة مفادها، أن مفهوم المشاركة السياسية⁽¹⁾ ليس مفهوما أساسيا، وإنما هو مفهوم فرعي يغطي جانبا من جوانب المشاركة الجماهيرية « Mass Participation »، إذ يمكن لهذه الأخيرة أن تتفرع إلى أنماط مشاركتيه عدة، نذكر منها ما يلي:

- المشاركة الاجتماعية: ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد مع مجتمعه، إنها الأنشطة التي تساهم في تحقيق قدر من التضامن بين أعضاء المجتمع كالجهد التطويرية كبناء المرافق ذات النفع العام.

- المشاركة الاقتصادية: تعني مشاركة أعضاء المجتمع في المشاريع الاقتصادية سواء بوضع قراراتها أو تمويلها أو تنفيذها أو دعم الاقتصاد القومي كدفع الضرائب

- المشاركة السياسية: يغطي مفهوم المشاركة السياسية من وجهة نظر كل من "هنتكتون" و"جورج دومينجيه": نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات"، كما يمكن أن تشير على حسب تعبير "مايرون وينر" إلى: أي فعل تطوعي موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يريد التأثير في اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلية أو القومية⁽²⁾

وفي ضوء الأدبيات السياسية العربية المعاصرة، يشير "جلال عبد الله معوض" أن المشاركة السياسية في أوسع معانيها، إنما تشير إلى حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم⁽³⁾.

في حين يعرفها "إسماعيل علي سعد": هي إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر وما إلى ذلك⁽⁴⁾.

وفي السياق نفسه، يرى الأستاذ "عبد الهادي الجوهري" أن ثمة مبادئ شتى يمكن أن تنطوي عليها المشاركة السياسية، وهي:

لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط، أي بين أناس من طبيعة واحدة، وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

اتخاذ القرار من أجل التخطيط لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعبر عن نفسها كصفوة للمجتمع ، وإنما لابد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة فحسب.

يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة، والفقراء بصفة خاصة.

يجب أن تتضمن الضبط والرقابة في اتخاذ القرار بجانب الآراء بين القاعدة والقمة والعكس.⁽⁵⁾

فضلا عن ذلك، فإن للمشاركة السياسية درجات اتفق عليها العديد من الباحثين، نذكر من بينهم بصفة خاصة، كل من "هيربرت ماركوسكي" و "فيربا" و "روش"، وهذه الدرجات هي:

تقلد منصب سياسي.

السعي لشغل منصب سياسي أو إداري.

العضوية النشطة في تنظيم سياسي.

العضوية العادية في تنظيم سياسي.

العضوية النشطة في شبه تنظيم سياسي.

العضوية العادية في شبه تنظيم سياسي.

المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.

المشاركة في النقاشات السياسية غير الرسمية .

الاهتمام العام بالأمر السياسي.

التصويت.

فالمشاركة السياسية لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات ولكنها تشمل كذلك الأعمال والأنشطة وكافة المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع.⁽⁶⁾

ومن ناحية تفيد الأدبيات السياسية المعاصرة، أن ثمة مجموعة من الدوافع التي من شأنها أن تدفع المواطن للمشاركة سياسيا واجتماعيا، من بينها:

العمل من أجل الصالح العام.

الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين.

كسب تقدير واحترام المواطنين.

الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الحزب.

الارتباط بمصلحة مادية.

إلى جانب ذلك، ثمة مصالح ذاتية أخرى للمشاركة والعمل ويتمثل ذلك في وجود حاجات للإنسان من بينها:

حاجات اجتماعية تتمثل في الانتماء.

حاجات المركز.

حاجات التقدير.

حاجات تحقيق الذات.

وجود حوافز مادية للمشاركة⁽⁷⁾

كما ليس ثمة شك، في أن هناك ظروف وأسباب أخرى تكون الباعث الحقيقي وراء عزوف المواطنين عن المشاركة الشعبية سياسيا واجتماعيا، وتشكل هذه العوامل على شكل أزمة يمكن الإشارة إليها كالآتي:

قد يرى البعض أن اشتراكه في العمل السياسي، قد يهدد مركزه المهني، لأن انتماءه لحزب من الأحزاب قد يدفع القائمين على الأحزاب لمحاولة ضرره والمساس به.

قد يرى البعض أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة، وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع.

غياب عوامل الاستنارة والمنبهات السياسية (وسائل الإعلام والتنشئة السياسية).

المناخ السياسي العام: ويرتبط ذلك بالتنظيمات والمؤسسات القائمة في المجتمع وبال دستور وطبيعة النظام الحزبي في ذلك المجتمع طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع: حيث تؤثر طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع وما تحتويه من أنساق على عملية المشاركة السياسية كمنساق التعليم والاقتصاد والقيم وغيرها.

أسباب تاريخية: تتمثل في طبيعة الحكم الأجنبي والغزوات الخارجية والأحداث والتيارات السياسية وغيرها. عدم توفير المجتمع للحاجات الأساسية لأفراده⁽⁸⁾.

ثانيا: مزايا التعليم في تحقيق المشاركة السياسية: (رؤية نظرية).

ثمة اتفاق عام بشأن الدور الوظيفي للتعليم في الوعي السياسي⁽⁹⁾، حيث تؤكد العديد من الدراسات الإمبريقية أن الفرد الأكثر تعليما يكون عادة أكثر إلماما بالمعلومات، والمعارف عن معظم الموضوعات السياسية، بل أن هذه العلاقة بين التعليم والوعي السياسي، تنطبق إلى حد كبير على علاقة التعليم بالمشاركة السياسية، فالوعي يمثل المدخل القيمي للمشاركة، فهو يهيئ استعداد الفرد لها ويثريه لممارستها⁽¹⁰⁾.

ويدعم هذا الاعتقاد باتجاه هذه العلاقات بين التعليم والوعي السياسي وأثرهما على عملية المشاركة السياسية، جملة الحقائق التالية:

الشخص الأكثر تعليما، هو أكثر إدراكا لتأثير الحكومة على الفرد من الشخص الأقل تعليما.

كلما كان الفرد أكثر تعليما، كلما أوضح أنه يتابع الأمور السياسية، وأنه يهتم بالحملة الانتخابية.

الفرد الأكثر تعليما لديه معلومات سياسية أكثر.

الفرد الأكثر تعليما لديه آراء حول نطاق أوسع من المواضيع الاهتمامات السياسية.

الفرد الأكثر تعليما أكثر ميلا للمشاركة في المناقشات السياسية.

الفرد الأكثر تعليما يعتبر قادرا على التأثير على الحكومة.

الفرد الأكثر تعليما، أكثر ميلا لأن يكون عضوا نشطا في بعض التنظيمات.

الفرد الأكثر تعليما، أكثر ميلا للتعبير عن ثقته في البيئة الاجتماعية وللاعتقاد أن الناس الآخرين جديرين بالثقة، وأنهم متعاونون⁽¹¹⁾.

وإذا كان الوعي السياسي عاملا مساعدا في المشاركة السياسية الرشيدة، فإن دوره الفاعل لا يأتي إلا بتوفر جملة الشروط التالية:

الشعور بالاعتقاد السياسي: الاعتقاد السياسي حالة ذهنية يشعر فيها الفرد بأنه يمتلك القدرة على فهم مواطن الصواب في النظام الاجتماعي، فيؤازرها ويسعى إلى تثبيتها وفهم مواطن الخلل أو الاعوجاج.

الاستعداد للمشاركة السياسية: فإذا استشعر الفرد شيء من القوة، فعليه أن يعي بأن ممارسة الحرية السياسية تقتضي أن يمد يده إلى غيره بغية المشاركة في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام.

التسامح الفكري المتبادل: ويقصد به أن يكون النظام السياسي مرنا بحيث يسمح لكافة التوجهات السياسية أن تعبر عن نفسها من خلال قنوات مشروعة على المستويين الرسمي والشعبي.

توافر روح المبادرة: فينبغي أن يشعر الفرد شعورا إيجابيا تجاه الدولة بحيث لا ينتظر قضاء الأمر من أعلى إلى أسفل مع شيوع الثقة بين الحاكم⁽¹²⁾.

ومن ناحية أخرى تعتبر عملية التثقيف السياسي، جزء من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية الشاملة التي يسعى الفرد لاكتسابها باعتباره عضو في المجتمع، حيث يحاول "موريس دفرجييه" **M. Duverger** «على هذا الصعيد، أن يوضح بأن عملية التثقيف المستمر **«Comprehensive politicization»**، إنما تعكس عملية الترابط المستمر بين التنشئة السياسية من ناحية، واكتساب المعارف السياسية والإيديولوجيات من ناحية أخرى⁽¹³⁾.

فإذا كانت التنشئة السياسية باعتبارها عملية تربوية تستهدف حفز الأفراد للمشاركة في الحياة السياسية، وذلك بسعيها لتنمية اتجاهات ومهارات المشاركة، فإن مهمتها لا تنفك عند هذا الحد، بل ألها تسعى من خلال ما تتضمنه من برامج ونشاطات، إلى رفع مستويات المشاركة لدى الناشئين حتى يكونوا خلقين بالاضطلاع بأدوار في الحياة السياسية⁽¹⁴⁾ هذه العمليات غالبا ما تتم عبر نموذجين أساسيين للتنشئة السياسية، تجدر الإشارة إليهما على النحو الآتي:

أ / نموذج الأساليب غير المباشرة للتعلم السياسي: وتعني عملية اكتساب الاتجاهات بصفة عامة، أي التي ليس من الضروري أن تكون سياسة في حد ذاتها، ولكنها تؤثر بعد ذلك في تطور الاتجاهات السياسية لدى الفرد.

ب / نموذج الأساليب المباشرة للتعلم السياسي: وهي تشتت إلى العمليات التي يتم من خلالها نقل محتوى سياسي محدد لأفراد بهدف تكوين اتجاهاتهم السياسية، إذ تتاح للفرد فرصة معرفة البناء السياسي والحكومي القائم في مجتمعه وإدراك مختلف التصورات والعمليات السياسية⁽¹⁵⁾.

وإدراكا لأهمية التنشئة السياسية في عملية التثقيف السياسي، يحاول "غابريال ألوند" استقراء هذه العملية داخل الثقافة السياسية **« Political culture »** معتقدا في ذلك أن النظام التعليمي هو أحد الهيئات التي تدخل في هذه العملية بحيث يبدأ من الميلاد ويستمر حتى النضج، حيث أن هناك ارتباطا قويا بين التعليم وبين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية، إذ نجدهما يؤكدا النتيجة التالية :

"إن التحصيل التعليمي هو أكثر المؤثرات الديموغرافية في الاتجاهات السياسية، فالإنسان غير المتعلم أو الذي حقق تعليما محدودا يختلف تماما عن تصرفاته السياسية عن ذلك الذي حقق مستوى عاليا من التعليم".⁽¹⁶⁾

ولقد قدم "غابريال ألوند" وزميله "سيدني فيربا" في هذا السياق شواهد عديدة تدل على العلاقة الإيجابية بين التعليم والتثقيف السياسي، إذ بإمكان هذه العلاقة أن تؤدي إلى تحصيل "ثقافة المشاركة" لدى المواطنين، حيث يكون هؤلاء الاعتقاد بأن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، كما أنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة والمتنوعة أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة.

ويظهر ذلك جليا من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية مثل الانتخابات والمظاهرات وطلبات الإحاطة لأعضاء البرلمان أو الاستجوابات عن طريق ممثليهم في المؤسسات السياسية الديمقراطية أو الأحزاب السياسية، أو جماعات الضغط السياسي المتعددة⁽¹⁷⁾.

المحور الثاني: نظام التعليم وأزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي.

يشكل التعليم على الصعيد السياسي، مؤشرا هاما لبيان مدى ضعف المشاركة السياسية في الواقع العربي المعاصر، وذلك لما له من انعكاس يتضمن بوضوح ما يمكن أن نعرض له بالترتيب على النحو التالي:

أولاً: تأثير التعليم في أزمة المشاركة السياسية للجماهير العربية.

إذا ما حاولنا تسليط الضوء على عالمنا العربي، لئرى طبيعة انعكاس العملية التعليمية على المشاركة السياسية للفرد، فإننا نجد الواقع يختلف كثيرا عما سلف ذكره، حيث عكست السياسات التعليمية القائمة أثرا واضحا في شيوع نماذج سلبية للمشاركة السياسية مثل "مشاركة التعبئة" و "مشاركة التأيد" و "المشاركة الشكلية" والتي لا تتبع سوى مصالح خاصة، وليست سوى أداة في خدمة النظام السياسي القائم⁽¹⁸⁾.

أو من وجهة النظر التي أشار إليها المفكر العربي "عبد الله العروي" بـ: "النظرية وواقع الدولة العربية القائمة": أن السلوك التعليمي الذي ورثه الفرد العربي لا يوافق كيان دولة حديثة".⁽¹⁹⁾

وحيث أن البيئة التعليمية في الوطن العربي تعكس عوامل عديدة لتخلف المشاركة السياسية، فإنه يمكن استعراض هذه العوامل أو الأوجه المختلفة للتعليم فيما يلي:

﴿ أن استقرار واقع المناهج المدرسية، يسفر عن الاعتقاد بأن هذا المناخ يحمل من امكانيات القهروالاحباط والاعترا ب أكثر مما يحمل من امكانيات تشجيع الابداع والمشاركة والانتماء.

- غياب ثقافة المشاركة مرتبط تاريخيا بنموذج التفكير الميكانيكي لحتوى الدروس السائدة لدى الطلاب العرب⁽²⁰⁾.

﴿ سيرورة الطلبة العرب إلى مخازن للمعلومات يطلب منهم استرجاعها وقت اللزوم، أو مجرد كائنات متأقلمة وسهلة القيادة يقل وعيها أكثر بالعالم العربي المناط بها تغييره.⁽²¹⁾

- المحتويات التعليمية السائدة، تعمل على خلق ثقافة سياسية "ملقنة" تستهدف تمجيد السلطة السياسية بالدعاية لها أكثر مما تستهدف تكوين شخصية مشاركة بدورها في النظام السياسي.

- الكتب تكاد تخلو من كل ما يلزم لخلق إنسان ديمقراطي، مثل الديمقراطية، الحرية، المساواة، أصبحت كلها مجرد شعارات ومعلومات تلقن وتحفظ، لا تتفق في مضمونها ولا في جوهرها مع الممارسات اليومية لمتجمع الطلاب العربي.⁽²²⁾

- وفي نفس السياق، تكشف "ثناء فؤاد عبد الله" عن حقيقة مفادها، أن نظم التعليم العربي هي عموما معادية لثقافة المشاركة وتدعم نمط التربية السلطوية، وذلك لمبررات عدة أبرزها:

- لتعليم المدرسي؛ لا يتناول دور المواطن أو المبادرة الفردية إلا لماما وبشكل عارض.

- التعليم المدرسي؛ يشير إلى التنمية على أنها منحة من الحاكم وليست حقا للمواطن.

- التعليم المدرسي؛ يمحّد شخص الحاكم باعتباره "الراعي الأبوي" للناس جميعا.

واللافت هنا من وجهة نظر "شبيب بدران" أن الأنظمة السياسية العربية لجأت الى اتخاذ طرائق شتى داخل النظام التعليمي قصد تضيق حجم المشاركة السياسية، والحفاظ على النسق السياسي القائم وذلك من خلال:

المعلمون: ومعنى ذلك أن استمرار إشراف الدولة على تدريب المعلم وتبعيته لها من حيث نظام الإثابة والترقي، جعله من الصعب أن يكون أداة للوعي السياسي لدى طلابه، وإنما فقط تحقيق الضبط الاجتماعي وتشجيع التلاميذ على قبول الحال على ما هو عليه، أو بمعنى ما، إنتاج أطفال فاقدين لإمكانياتهم الكبرى في النقد والرفض والمقاومة لأي أشكال القهر، والتسلط من قبل النظام السياسي والنخبة الحاكمة.⁽²³⁾

إلى جانب ذلك، فإن المعلم العربي الذي يمارس قهره على التلاميذ ويمنعهم من حقهم الطبيعي في المناقشة أو التعبير عن الرأي من خلال مناخ يفتقد الحرية والديمقراطية، هو نفسه غير قادر على ممارسة الديمقراطية، وغير قادر على المشاركة أو التعبير عن رأيه، لذا فإن المناخ السائد في حجرة الدراسة يتسم بالخوف والرهبة بدلا من الحرية ويتسم بالسلبية بدلا من المشاركة، والانفعالية بدلا من العقلانية والعدوانية وفقدان الثقة في الآخر بدلا من التسامح وقبول الرأي الآخر.⁽²⁴⁾

- المثقفون: إن أخطر دور أداه ويؤديه عدد من المثقفين العرب هو التحول إلى أبواق لبعض الأنظمة العربية، وأقلامتسوغ لها كل ممارسات القمع ومصادرة الحريات⁽²⁵⁾ وبالتالي فشلهم فشلا ذريعا في أداء مهمة التحول الديمقراطي العربي، وذلك لأسباب ومظاهر عدة يمكن أن نبرزها في ما يلي:

انغماس معظم المثقفين العرب في تدبير مصالحهم الذاتية، وانصرافهم عن الاشتغال بالقضايا الاجتماعية إلى الانغماس في مشاكل الحياة اليومية ومن ثمة تعطل دورهم وعملية التوعية والدفاع عن قضايا الديمقراطية.

✚ انعكاف البعض الآخر من هؤلاء المثقفين عن العمل الأكاديمي والبحث والتحول إلى أدوات حياتية تبحث في مسائل العالم المجرد دون الالتفات للصراع السياسي والاجتماعي الدائر في المجتمع.

✚ نفور كثير من المثقفين العرب من الالتزام السياسي والامتناع عن الانضمام تحت شكل تنظيمي إما بحجة الظروف اللاديمقراطية في الوطن العربي، أو بسبب شعور بعضهم بأنه أكبر من أي عمل سياسي.

وفي سياق آخر فقد أسهم تواطؤ نظام التعليم في التعامل مع أوضاع الأمية وأساليب مواجهتها بنصيب وافر في تكريس أزمة المشاركة السياسية لدى الجماهير العربية، ولعل من أهم تأثيرات ذلك ما يلي:

- استمرار اللامبالاة السياسية لدى الفئات والجماهير.
- الامتنال التام للسلطة القائمة والانصياع الكامل لأوامرها مهما كانت.
- عدم الاكتراث بالنشاط السياسي وقضايا السياسة ككل.
- الشعور بالعجز عن خوض الحياة السياسية.
- الاعتقاد بأن شؤون الحكم هي مسائل أولى بها المتخصصون، وأن الاشتغال بها يعتبر تطفل مكروه.⁽²⁶⁾

وعلى أي حال، فإن الوضع السائد لنظام التعليم في الوطن العربي، أخرج عنه حالة سلبية شديدة حالت دون المشاركة الإيجابية للشعوب العربية في مختلف أوجه الحياة السياسية العامة، ومن أهم مظاهرها:

✚ ضعف التقدير السائد اتجاه هذه العملية لدى قطاع واسع من شعوب بلدان العالم العربي، إذ غالباً ما ينصرف الاهتمام نحو التفكير في أعباء الحياة الاقتصادية.⁽²⁷⁾

✚ تكريس زعامة الفرد وإعطاؤها طابع الديمومة والحكمة أو حتى العصمة وإضعاف دور الحزب أو الأحزاب والمؤسسات الرسمية⁽²⁸⁾، الأمر الذي انعكس على المشاركة السياسية في جميع الأحوال بشكل سلبي.

✚ حرمان أنظمة الحكم القائمة لقوى المعارضة وعدم تمكينها الحق في المشاركة السياسية، فهي في أغلب الأحوال تبدو مقسمة، مشبوهة وممزقة من الداخل، مدانة بشئ القضايا.⁽²⁹⁾

✚ اللجوء إلى تزوير الانتخابات أو إلغاؤها، أو فرض قيود تعجيزية على مرشحيها وتعليق وحظر نشاطاتها، إذ غالباً ما تلجأ تلك النظم إلى استخدام كامل نفوذها وأجهزتها بهدف تحقيق النتيجة التي يريدها الرئيس الحاكم، ويبقى إجمالاً تحديد نسبة الفوز المطلوبة بين نسبة 99% التقليدية، ونسبة 80% و 85% الأكثر رواجاً في المرحلة الأخيرة⁽³⁰⁾.

ثانياً: اقتراح التربية السياسية: كآلية لتحسين متطلبات المشاركة السياسية في الوطن العربي.

تهدف الاستراتيجية المقترحة عبر هذا النموذج، إلى تطوير منظومة التعليم لتصبح قادرة على أداء وظيفتها السياسية في تحقيق المشاركة السياسية من خلال قدرتها على التأثير في سلوك الأفراد وتشكيل منظومة القيم السياسية التي يؤمنون بها.

وترجع أهمية التربية السياسية في هذا المجال إلى أنها تمثل الإطار الأمثل الذي يتم فيه اكتساب المعلومات والمعارف بشأن السياسات وأنظمة الحكم، وقضايا المجتمع والمشكلات العالمية والعلاقات الدولية، حيث تدور موضوعاتها في أغلب الأحوال في شكل محاور ثلاثة لعل أهمها:

الحكومة وواجباتها.

الشعب وواجباته.

العلاقات بين الطرفين وما تمثله من حقوق لكل طرف على الآخر، فحقوق الحكومة على الشعب، الاعتراف بسلطانها والإقرار بقوتها واحترام النظام Orders حتى ولو ثبت أنه فاسد، فإن تغييره أو تعديله له طرق سلمية ديمقراطية، ومن حقوق الشعب على الحكومة العدالة في تنفيذ القوانين، وتحقيق الأمن واحترام سيادة الشعب.⁽³¹⁾

وجذير بالذكر، أن تفعيل دور التربية السياسية كبرنامج عمل سياسي في المؤسسات التعليمية والتربوية من شأنه أن يحقق في إطار استراتيجية التحديث والتنمية فوائد عدة، يمكن الإشارة إليها كالآتي:

نقل المعرفة السياسية: إذ تعتبر عملية نقل المعارف السياسية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لدور مؤسسات التعليم الرسمية، ويفضل كثير من الباحثين تسمية هذا الجانب بالتنشئة المعرفية والتي تنحو نحو فهم بناء المجتمع ويشمل هذا الجانب من المعرفة متطلبات المواطنة من حقوق وواجبات، والمعرفة بالبناء الرسمي للحكومة ورؤسائها وأدوارهم والقيم الرسمية الشائعة .
غرس وتنمية القيم السياسية: وهي عملية على قدر كبير من الأهمية، حيث ترجع لأهمية القيم إلى أنها تسهم في تكوين أحكامنا عن الأشياء، ومثل هذه الأحكام لها علاقة بمجموعة المبادئ والمعايير التي ارتضاها المجتمع لنفسه.
تنمية مهارات المشاركة السياسية: ويحدث ذلك عن طريق:

المقررات الدراسية: فكثيرا ما نجد بعض الموضوعات التي تعالج ضرورة مشاركة الأفراد وبخاصة الشباب في عملية التنمية سواء كانت التنمية في المجالات الفكرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

الأنشطة المدرسية المختلفة المصاحبة للمقررات المدرسية: ولهذه الأنشطة الدور الأكبر كالاتحادات الطلابية والمعسكرات، الرحلات ومجالات الحائط وطابور الصباح وتحية العلم.⁽³²⁾

ولذلك فإنه حتى يكسب نظام التعليم في الوطن العربي صفات مشتركة لمعايير عصر الحداثة والمشاركة السياسية، فإنّ عليه القيام بإصلاحات عاجلة وضرورية في المجالات النوعية التالية:

تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التربوي، وترسيخ مبادئ المشاركة والديمقراطية والتعددية وممارستها.

توجيه العملية التربوية توجيهها يطور في شخصية المواطن القدرة على التحليل، والنقد والمبادرة والإبداع، والحوار الإيجابي، وتعزيز القيم المستمدة من الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية.⁽³³⁾

تجسيد القائمين على شؤون الحكم للقيم السياسية والأخلاقية العلمية باعتبارها أول شروط التعليم السياسي الأجيال الجديدة، وهذا شرط أساسي لتجسيد فكرة الحكم الصالح.

مراجعة الكتب المدرسية بصفة مستمرة وخاصة المضامين المتعلقة بالشعوب والحضارات الأخرى وبالمشكلات العالمية والعلاقات الدولية ونظم الحكم في المجتمعات الأخرى لتعزيز تقبل الفروق الثقافية ولتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية.

الاهتمام المبكر بالإدراكات السياسية الناشئة من خلال المناهج المدرسية التي ينبغي أن تتضمن قيم الشورى، والديمقراطية، والسلام وغيرها من القيم الاجتماعية والسياسة العالية.

ضرورة تكامل أدوار الأسرة ومؤسسات التنمية والتنشئة السياسية الأخرى في ترقية الوعي السياسي لا لتزييفه، وربط الفرد بمفهوم وطنه وهموم الإنسانية جمعاء.⁽³⁴⁾

أن تركز المنظومة التربوية في مجال التطبيق والعمل بنموذج ثقافة الإبداع، الذي يترتب عليه مثل ما هو مبين في الشكل (01) مجموعة الإيجابيات التالية:

المعلم في هذا النموذج، معلم ومتعلم في نفس الوقت، يتسم بالديمقراطية والموضوعية.

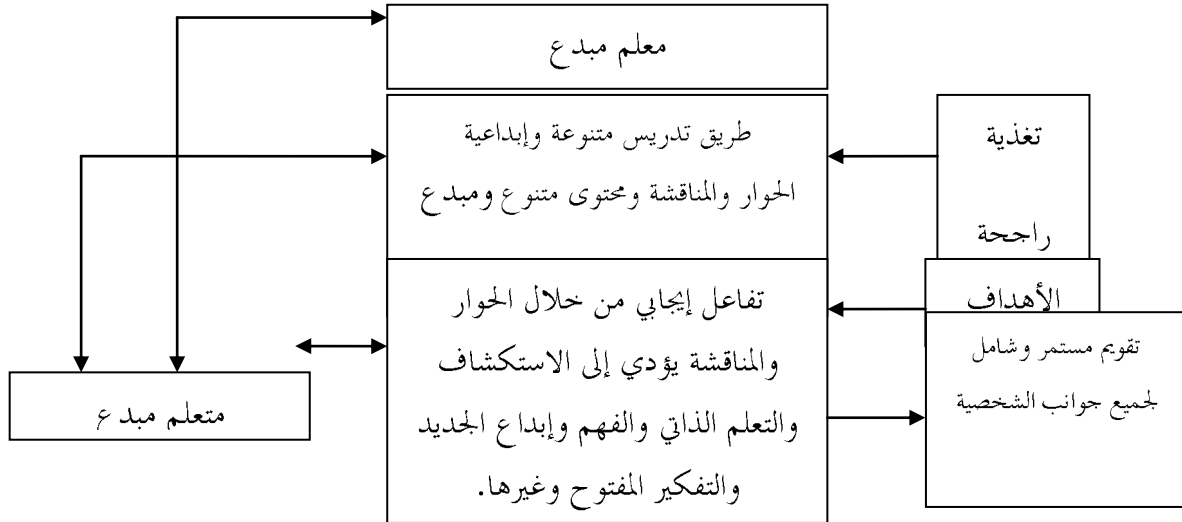
إفساح المعلم حرية التعبير والتفكير في الصف والعمل على تعزيز قيم النقد الذاتي والتعلم الذاتي.

يكون سعى النظام التعليمي نحو تشكيل عقلية ناقدة مبدعة وتنمية شخصية متكاملة مبدعة.

تكوين طلاب متميزين محافظين على خصوصياتهم الثقافية، ولديهم القدرة على الحوار وتقبل الآخر.

يكون التعليم سبيلا للتحرر، وليس القهر والتسلط، فيطلق الطاقات ويحفز التفكير والإبداع.⁽³⁵⁾

يوضح الشكل رقم (01) نموذج ثقافة الإبداع



ومما تقدم يتبين أن تفعيل التربية السياسية كآلية لإصلاح سياسة التعليم في الوطن العربي من الممكن أن تؤدي إلى تجاوز العقبات البارزة في طريق التغيير والمشاركة السياسية المنشودة في مجمل الاقطار العربية الأكثر حاجة إلى التنمية والديمقراطية والتحديث.

الخاتمة:

يكشف الموضوع محل الدراسة عن نتيجة عامة مؤداه: أن التعليم مرتبط نظرياً ارتباطاً عالياً وثابتاً بالمشاركة السياسية، وذلك لأنه يساعد جزئياً على تنمية الإحساس بالواجب المدني، وينمي في الوقت نفسه خصائص شخصية لازمة للمشاركة السياسية، وهي؛ العضوية والتطور والنقد والرقابة والثقة بالنفس، وهو الأمر الذي ضل أبعد ما يكون عن الواقع في التجربة السياسية العربية الحديثة والمعاصرة. لذا كان أهمها حاولت الدراسة التماسه على هذا الصعيد، هو الإجابة عن التساؤل التالي: كيف ساهم الوضع المتردي للتعليم في أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي؟ إذ كانت مهمة الإجابة عما تقدم مرهون إلى حد كبير بمدى استقراء نتائج فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- يعكس الافتراض المدعي بأن "يرتبط التعليم ارتباطاً عالياً وثابتاً بالمشاركة السياسية، حيث كلما زاد تعليم المواطن، زاد اهتمامه ومشاركته الإيجابية في الحياة السياسية" حقيقة مؤداه؛ أن النظرة التحليلية الموسعة لوظيفة التعليم تنعكس في تعويد النشء على: "المشاركة السياسية" الواسعة، وذلك من خلال تدريبه سياسياً على اتخاذ القرارات، واستخدام طرق التحليل، أو النقد، أو المناقشة والتعبير الحر عن الرأي، أي الخبرات التعليمية التي تستهدف في الأخير، نشوء مواطن صالح في المجتمع ليشارك بطريقة جيدة في صياغة السياسات، والقرارات المصرية، واختيار الحكام وأعضاء المجالس المنتخبة على الصعيد المحلي والمركزي.

- تدعم صدق الفرضية القائلة أن "الوضع المتردي لنظام التعليم العربي، انجر عنه حالة سلبية شديدة، حالت دون المشاركة الإيجابية للشعوب العربية في مختلف أوجه الحياة السياسية العامة" بنتيجة مفادها؛ أن السياسة التعليمية في الوطن العربي أصبحت تمثل بوضعها القائم عائقاً في سبيل أيّ تطوير تعليمي منشود، وذلك لما يكتنفها من مشاكل وتحديات ضلت تحول بينها وبين أن تكون أداة صالحة أو فعّالة لتحقيق المشاركة السياسية المطلوب في المنطقة.

- أن النتيجة المترتبة على نص الفرضية القائلة "تتطلب استراتيجية إصلاح منظومة التعليم والمشاركة السياسية في الوطن العربي، تفعيل أنموذج التربية السياسية بما يتناسب وتحقيق هذه العملية"، تعبر بالضرورة عن المشاركة السياسية لن تتحقق بالشكل المطروح في الوطن العربي، إلا في ضوء ما يمكن تبنيه من أنموذج سليم للتربية السياسية، يتأتى عنه ترسيخ قيم التعاون والتشارك، وخلق روح المبادرة والمشاركة السياسية الفعالة.

وعليه يبدو أن أهمية مكان تطوير منظومة التعليم والمناهج التربوية العربية في إطار تضمينها حملة القيم والمعايير السياسية الحديثة، وذلك لكي تصبح هي الأخرى قادرة على أداء وظيفتها بنجاح أثناء تنفيذ عملية التحديث والتنمية السياسية في بلدان العالم العربي، وتحويلها إلى أنظمة أكثر انفتاحاً على نظم دولية تؤمن بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية السياسية.

قائمة المراجع:

- 1- يشير لفظ المشاركة في المبنى اللغوي العربي، إلى معنى النصيب، يقال: باع أحدهم شرك من الدار أي باع في ذلك حصته، اللفظ يطلق هنا أيضاً على العقد، فالشريك والشركاء والاشتراك والمشاركة، كلها مترادفات تعني ما كان لك ولغيرك فيه حصة كثر أم قلت.
- طالع في هذا الصدد المعجم اللغوي التالي:
- مجموعة من الباحثين، المنجد في اللغة العربية، بيروت: دار المشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر، ص 374
- 2- الزيات، عبد الحليم السيد، التنمية السياسية: البنية والأهداف، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص.ص. 86.
- 3- جلال عبد الله معوض، " أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 55، سبتمبر 1983، ص 109.
- 4- إسماعيل علي سعد، محمد حسن محمد، النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 357.
- 5- عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001، ص.ص. 323-324.
- 6- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 120-121.
- 7- عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق الذكر، ص، ص. 328-329.
- 8- عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق الذكر، ص، ص. 333-334.
- 9- الوعي لغة هو الفهم وسلامة الإدراك، أي إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به، وهناك من الباحثين من ينظر إليه على أنه مجموع الأفكار والمعلومات المختلفة، وأن هذه المعلومات والمعارف تكتسب من خلال الثقافة السياسية التي تنتقل للفرد عبر عملية التنشئة السياسية بواسطة المؤسسات الاجتماعية المختلفة، كما أكد العلماء بصفة خاصة على أهمية الدور الذي يقوم به التعليم في التأثير على درجة الوعي السياسي واعتباره أهم مصادر هذا الوعي.
- 10- راجع في هذا الصدد:
- 11- إسماعيل علي سعد، الأصول السياسية للتربية، القاهرة: عالم الكتب، 1998، ص 138.
- 12- سلامة الخميسي، دراسات في التربية العربية وقضايا المجتمع العربي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002، ص 236.
- 13- ريتشارد داوسن، آخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، (ترجمة: زاهي البشير المغيري)، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1991، ص 216.
- 14- إسماعيل علي سعد، المرجع السابق الذكر، ص، ص. 141-142.
- 15- محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية، 2001، ص 452.
- 16- سلامة الخميسي، مرجع سبق ذكره، ص 261.

- 17- محمد علي محمد، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: التغيير والتنمية السياسية، الجزء الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 260.
- 18- المرجع نفسه، ص. 275.
- 19- محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 439.
- 20- محمد حسن دخيل، اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص. 145.
- 21- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2011، ص. 211.
- 22- سلامة الخميسي، دراسات في التربية العربية وقضايا المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص. 269-270.
- 23- اسماعيل علي سعد، "فلسفات تربية معاصرة"، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 198، سنة 1995، ص. 204-205.
- 24- سلامة الخميسي، مرجع سبق ذكره، ص. 269-270.
- 25- شبل بدران، كمال نجيب، التعليم الجامعي وتحديات المستقبل، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006، ص. 69.
- 26- شريدة خالد عبد العزيز، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت: موطن الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 319.
- 27- المرجع نفسه، ص. 507.
- 28- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: دار الجامعية، 2002، ص. 55-56.
- 29- الطاهر بلعور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 10، نوفمبر 2006، ص. 126.
- 30- إسماعيل صبري عبد الله، "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول: "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص. 501.
- 31- لاري دياموند، "لماذا ليس هناك ديمقراطيات عربية"، مجلة المشكاة، المجلد الأول، العدد 01، كانون الثاني 2010، ص. 9.
- 32- عمري كروبسة، "التأصل النظري للاستبدادية السياسية العربية بين سياسة الإقصاء للحركات الإسلامية ولحظة ميلاد الإرهاب"، مجلة المفكر، الجزائر، العدد السابع، د.س. ن، ص. 196.
- 33- محمود قمبر، دراسات في التعليم العربي وتطويره، عمان: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص. 335-336.
- 34- اسماعيل علي سعد، الأصول السياسية للتربية، مرجع سبق ذكره، ص. 171.
- 35- أماني جرار، التربية السياسية: السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص. 209-210.
- 36- قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة: بعض الأعراض ومستلزمات الانفراج"، مرجع سبق ذكره، ص. 89.
- 37- أميرة عبد السلام، "دور التربية في صناعة و تفعيل الوعي العربي، القاهرة: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2010، ص. 231.